مواصلة ضبط الميزانية العامة ساهم في تقليص العجز المالي

«الوطني»: أداء الاقتصاد المصري خلال الظروف الراهنة يُبشر بآفاق مستقبلية مشجعة

تباطؤ النشاط الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2020 في ظل إجراءات الإغلاق

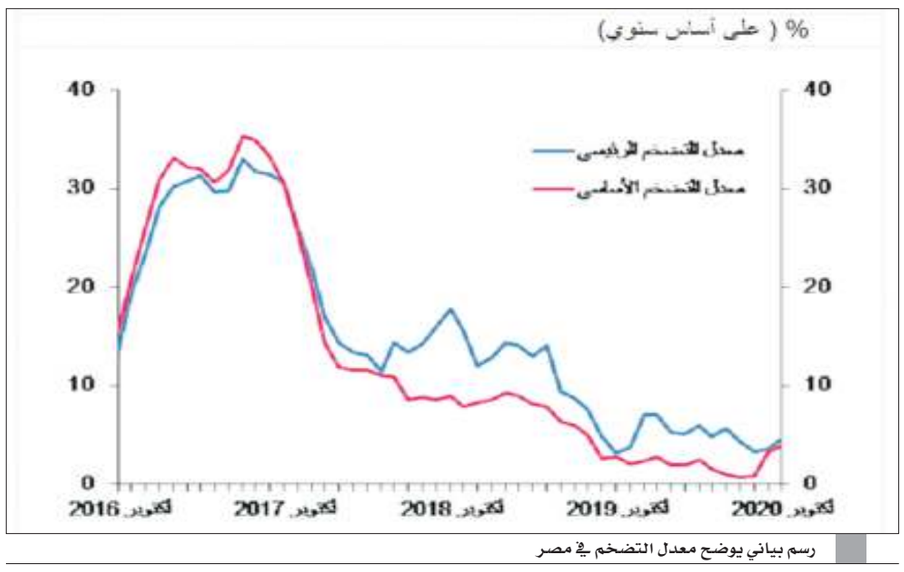

رسم بياني يوضح معدل التضخم في مصر

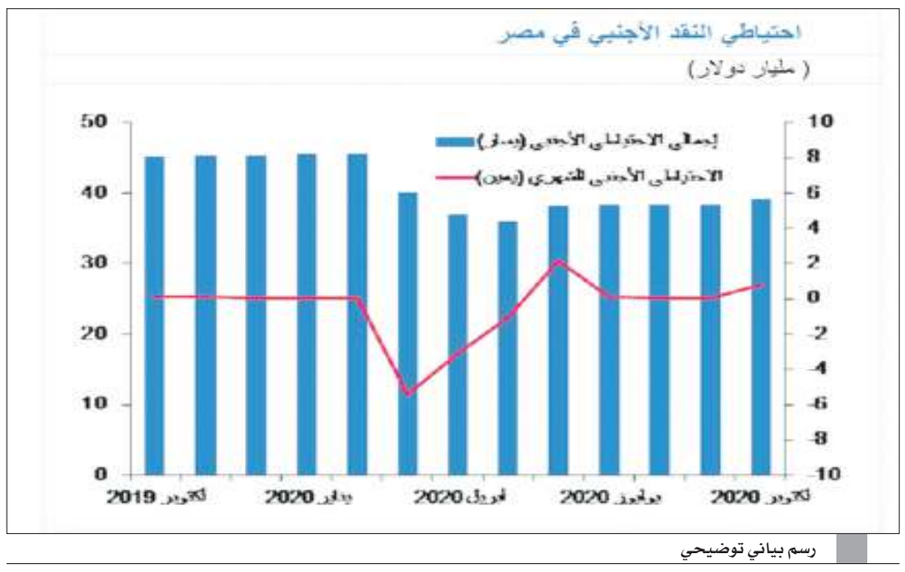

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أنه على الرغم من تداعيات جائحة فيروس كوفيد19-، كشفت الأرقام الأولية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر بنسبة 3.6% في السنة المالية 2020/2019 (يوليو-يونيو) مقابل 5.6% في العام السابق. وأدت إجراءات الإغلاق التي تم تطبيقها لاحتواء تفشي الجائحة إلى تسجل انكماش بنسبة 1.7% في الربع الثاني من عام 2020 (الربع الأخير من السنة المالية 2020/2019) مقابل 5.0% في الربع الأول من عام 2020، هذا إلى جانب زيادة معدل البطالة إلى 9.6% في الربع الثاني من عام 2020 (مقابل 7.7% في الربع الأول من عام 2020).

ومن جهة أخرى، ما تزال بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تظهر مؤشرات على تحقيق انتعاش تدريجي، مما يشير إلى أن أسوأ تداعيات الجائحة على الاقتصاد المصري قد تكون انتهت. وكان مؤشر مديري المشتريات الرئيسي قد اتخذ اتجاهاً تصاعدياً، مرتفعاً إلى 51.4 في أكتوبر (بالقرب من أعلى مستوياته المسجلة في 6 أعوام) مقابل 50.4 في سبتمبر، بعد أن بلغ في المتوسط 49.8 و38.3 في الربعين الثالث والثاني من عام 2020 على التوالي. وتشير أحدث قراءات المؤشر أيضاً إلى استمرار تحسن الأوضاع في الربع الرابع من عام 2020. وهناك مؤشر آخر يتمثل في انخفاض معدل البطالة إلى 7.3% في الربع الثالث من عام 2020، مما يعكس اقتراب عودة الأنشطة التجارية من مستوياتها الاعتيادية في ظل التخفيف التدريجي للإجراءات الاحترازية.

ونتيجة لذلك، نتوقع أن يتحسن النمو اعتباراً من النصف الأول من العام المقبل على خلفية آمال طرح اللقاحات بنهاية العام الحالي. إلا أنه من المتوقع أن يشهد نمو الاقتصاد المصري المزيد من التراجع ليصل إلى حوالي 2.5% في السنة المالية 2021/2020 قبل أن يتعافى بقوة إلى حوالي 5% على المدى المتوسط، وذلك بفضل التزام السلطات بالإصلاحات الاقتصادية واستمرار دعم صندوق النقد الدولي.

الإصلاحات المالية تمضي في المسار الصحيح

واصلت مصر ضبط أوضاع المالية العامة عبر تطبيق مجموعة من التدابير المالية بما في ذلك الضرائب (من خلال توسيع القاعدة الضريبية بصفة رئيسية) وإصلاح هيكل الدعم، ليبلغ الفائض الأولي 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية يونيو، أي أقل هامشياً من المستوى المستهدف. ووصل مستوى العجز المالي إلى نحو 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي، متراجعاً من 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2019/2018 وذلك الرغم من تأثير الجائحة على أوضاع المالية العامة في النصف الأول من عام 2020. وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 87% في السنة المالية 2020/2019، مقابل 90.4% و108% في السنتين الماليتين السابقتين.

وبالنسبة للسنة المالية 2021/2020، تستهدف الحكومة خفض عجز ميزانياتها إلى مستويات أقل تصل إلى 7.5% مع تحقيق فائض أولي مستهدف بنسبة 0.5%. وأظهرت النتائج المالية للأربعة أشهر الأولى من السنة المالية الحالية 2021/2020 (يوليو – أكتوبر) تسجيل الميزانية لعجز إجمالي بنسبة 2.6% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي على خلفية زيادة الإيرادات بنسبة 18% (على أساس سنوي) فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الزيادة السنوية للإيرادات الضريبية بنسبة 13.4%. ويعتبر هذا الأمر من المؤشرات الإيجابية للسنة المالية 2021/2020 وإن كان من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات مؤكدة على أساس تلك النتائج، لأن بيانات الميزانية لا تتبع بالضرورة اتجاهاً سلساً، هذا بالإضافة إلى استمرار حالة عدم اليقين تجاه انتهاء الجائحة.

استمرار انخفاض معدلات التضخم قد يحفز البنك المركزي على اتخاذ المزيد من التدابير التيسيرية

توقع تحسن القطاع الخارجي

ما يزال ميزان الحساب الجاري واقعاً تحت الضغوط على الرغم من تحسن بعض المؤشرات الخارجية. إذ ارتفعت عائدات قناة السويس من 470.7 مليون دولار في سبتمبر إلى 490.2 مليون دولار في أكتوبر، فيما يعد أعلى من عائدات شهر فبراير قبل تفشي الجائحة والتي بلغت 458.2 مليون دولار. وبالنسبة للسنة المالية 2020/2019، ارتفعت حوالات المصريين العاملين في الخارج بنسبة 33.7% على أساس سنوي لتصل إلى 27.8 مليار دولار، فيما يعتبر أعلى مستوياتها على الإطلاق، مقابل 25.2 مليار دولار في العام السابق. وقد يعود السبب في ذلك على الأرجح إلى اندفاع المصريين إلى تحويل مدخراتهم من الخارج نظراً لحالة عدم اليقين التي تخيم على مستقبل أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد يصل عجز الحساب الجاري إلى 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021/2020 قبل أن يتحسن إلى حوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة مع تعافي الاقتصاد العالمي وما لذلك من أثر إيجابي على أنشطة التجارة والسياحة التي تعد مصدراً رئيسياً لاحتياطيات النقد الأجنبي.

كما استمرت الاحتياطيات الأجنبية لمصر في التحسن للشهر الخامس على التوالي بدعم من توجه مصر نحو تأمين المزيد من المصدات المالية وتسارع وتيرة تدفقات رؤوس الأموال الذي شهدناه مؤخراً. إذ ارتفعت الاحتياطيات بنحو 795 مليون دولار تقريباً في أكتوبر 2020 لتصل إلى 39.2 مليار دولار مقابل 36 مليار دولار في مايو حينما تراجعت إلى أدنى مستوياتها خلال ذروة تفشي الجائحة.

وعلى صعيد آخر، واصل الجنيه المصري صعوده مقابل الدولار الأمريكي في النصف الثاني من عام 2020 على خلفية زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والانتعاش الاقتصادي التدريجي بعد تخفيف قيود الإغلاق التي بدأت في يوليو. وتم تداول الدولار الأمريكي بسعر يقارب حوالي 15.6 جنيه مصري في نوفمبر مقابل 16.2 جنيه في يونيو. وما لم تحدث أي صدمات خارجية، من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقراً نسبياً وسوف يقتصر التدخل في سوق الصرف على الحالات التي لا تبرر فيها الأساسيات الاقتصادية تقلبات السعر.

تيسير السياسة النقدية في ظل تراجع الضغوط تضخمية

منذ بداية تطبيق إصلاحات الاقتصاد الكلي في أواخر عام 2016، اتخذ التضخم في الحضر اتجاهاً هبوطياً مما جعل مصر واحدة من الدول القليلة التي شهدت مثل هذا التراجع الشديد في معدل التضخم (من حوالي 33.1% في يوليو 2017) خلال فترة قصيرة نسبياً. إلا أن هذا الاتجاه عرضة لبعض التقلبات بسبب العوامل الموسمية وغيرها من العوامل الأخرى. فخلال شهر أكتوبر على سبيل المثال، ارتفع معدل التضخم إلى 4.5% على أساس سنوي مقابل 3.7% على أساس سنوي في سبتمبر نتيجة لزيادة أسعار الخضروات والتعليم والخدمات. كما زاد معدل التضخم الأساسي إلى 3.9% على أساس سنوي في أكتوبر، مرتفعاً من 3.3% على أساس سنوي في سبتمبر. وقد يواصل التضخم ارتفاعه خلال الأشهر المقبلة في ضوء الزيادة الأخيرة في رسوم الطاقة وإمكانية زيادة الطلب مع تخفيف التدابير الاحترازية.

ونظراً لأن معدل التضخم ما يزال أقل بكثير من المستوى المستهدف المقرر بنسبة 9% (± 3%)، قام البنك المركزي المصري في نوفمبر بخفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس للمرة الثانية على التوالي لتعويض بعض تداعيات الجائحة على النشاط الاقتصادي. ونظراً لأن سعر الفائدة الحقيقي في مصر ما يزال أعلى من معظم الأسواق الناشئة (ثاني أعلى سعر بعد الهند)، سيواصل البنك المركزي بحذر تخفيف سياسته النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي، مع حرصه على تجنب تسارع وتيرة تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ومن جهة أخرى، لن يكون مفاجئاً قيام البنك المركزي بتعديل النطاق المستهدف للتضخم نظراً لانخفاض معدلات التضخم مؤخراً عن هذا النطاق.

القطاع الخارجي يتعرض لضغوط بعد عصف الجائحة ببعض المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية

تحديات تتطلب يقظة مستمرة

تُحقق مصر أداءً جيدًا نسبيًا في ظل الظروف الراهنة، وتعتبر ضمن عدد محدود من الدول الناشئة التي نجحت في تسجيل معدل نمو إيجابي خلال العام الحالي، فيما بدأت إصلاحات الاقتصاد الكلي التي طبقتها خلال السنوات الأربع الماضية تؤتي ثمارها. ويعتبر التزام مصر بالمضي قدماً في إصلاحات الاقتصاد الكلي وخاصة الإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى تنوع القاعدة الاقتصادية واستحواذ فئة الشباب على النسبة الأكبر من عدد السكان، من أبرز العوامل التي سوف تساهم في تعزيز أداء الاقتصاد المصري في المستقبل. إلا أنه في ظل الآفاق الضبابية التي تحيط بالجائحة وتأثيرها على النمو العالمي والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج ما يزال هناك بعض التحديات الأخرى، إذ إن الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية قد يدفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات لا يمكن تحملها ما لم يتم استخدام الدين بفعالية لتعزيز النمو الاقتصادي إلى معدلات تتجاوز مستوى الفائدة إلى الدين. وفي ذات الوقت، تستدعي الحاجة قيام القطاع الخاص بلعب دوراً أكبر بكثير في دفع عجلة النمو والحد من الفقر وخلق فرص عمل لعدد كبير من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

«فيسبوك» تقرر إطلاق عملتها المشفرة يناير المقبل

فيسبوك يستعد لإطلاق عملته الإلكترونية

ذكر تقرير صحفي أن فيسبوك تعتزم إطلاق عملتها المشفرة «ليبرا» في وقت مبكر من يناير المقبل.

ونقلت صحيفة «فاينانشال تايمز» عن مصادر لم تسمها، أن رابطة «ليبرا» والتي ستصدر العملة وتشرف عليها، تعتزم إطلاق عملة رقمية موحدة مدعومة بالدولار.

وأضاف التقرير أنه في إطار الخطة الجديدة للرابطة، سيتم طرح عملات أخرى مدعومة بالعملات التقليدية في وقت لاحق.

ومن المقرر أن يُعاد طرح «ليبرا»، التي كشفت عنه شركة فيسبوك العام الماضي، في شكل مخفف بعد أن أثار المنظمون والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم مخاوف من أنها قد تزعج الاستقرار المالي وتقوض السلطة السائدة على المال.

وتسعى رابطة «ليبرا» البالغ عددها 27 عضوًا، للحصول على الضوء الأخضر من هيئة مراقبة الأسواق السويسرية لإصدار سلسلة من العملات المستقرة المدعومة بعملات تقليدية فردية، بالإضافة إلى رمز يستند إلى العملات المستقرة المرتبطة بالعملة.

اقتصاد السويد ينمو بأكثر من التوقعات خلال الربع الثالث

نما اقتصاد السويد بأكثر من المتوقع خلال الربع الثالث من العام الجاري، بعد انحسار فيروس كورونا خلال أشهر الصيف، مما أدى إلى تحرير الطلب المكبوت.

وقالت هيئة الإحصاء السويدية في بيانات صادرة، اليوم الجمعة، إن الناتج المحلي الإجمالي نما 4.9 بالمائة خلال الثلاثة أشهر المنتهية في سبتمبر الماضي، مقابل انكماش بلغت نسبته 8 بالمائة في الربع الثاني من العام الجاري.

وكانت توقعات المحللين تشير إلى نمو الاقتصاد السويدي بنسبة 4.3 بالمائة خلال الربع الثالث من 2020.

لكن الحكومة السويدية حذرت بالفعل من أن الصورة في بقية العام من المحتمل أن تكون قاتمة، حيث تنخفض درجات الحرارة ويضيق الوباء قبضته.

أسعار النحاس تقفز لأعلى مستوى في 7 سنوات

ارتفعت أسعار النحاس لليوم الرابع على التوالي خلال تعاملات أمس الأول الجمعة، لتواصل الصعود لأعلى مستوى في 7 سنوات، مع آمال انتعاش الطلب على المعدن بعد انحسار الوباء.

ويكتسب المعدن، الذي يستخدم في العديد من الأشياء من الأسلاك المنزلية إلى السيارات الكهربية، التفاؤل بأن أسوأ اضطرابات فيروس كورونا في الاقتصاد العالمي قد انتهت، خاصة مع التطورات الإيجابية بشأن اللقاح.

ويتزامن المزاج الأكثر تفاؤلًا بشأن الطلب مع انخفاض المخزونات العالمية التي قد تجعل السوق يعاني من نقص في المعروض مع اقتراب عام 2021.

ودفع الانتعاش الاقتصادي السريع في الصين- أكبر مستهلك للمعدن في العالم، وارداتها إلى مستويات قياسية هذا العام، مما ساعد على تعويض انخفاض الطلب في بقية العالم، وهو ما دفع النحاس لحصد مكاسب 70 بالمائة منذ مارس.

وارتفع سعر النحاس في بورصة لند بنسبة 1.5 بالمائة إلى أعلى مستوى في سبع سنوات عند 7511 دولارًا للطن.

و ارتفع سعر العقود الآجلة للنحاس في بورصة نيويورك بنسبة 2.4 بالمائة إلى 341.2 دولار للرطل.

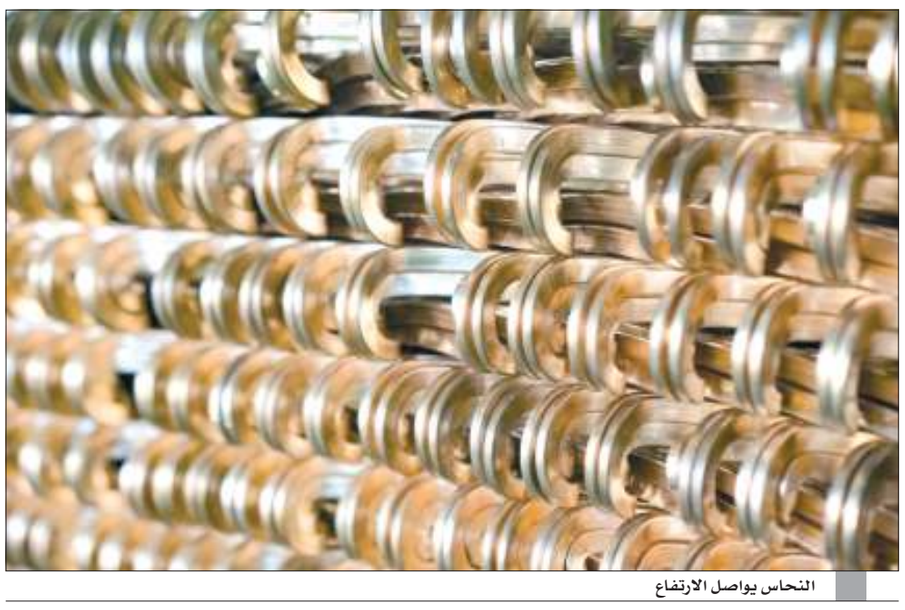
النحاس يواصل الارتفاع

«الغرفة» تحدد موعد قبول تجديد عضوية العام الجديد

صرحت غرفة تجارة وصناعة الكويت، بأنها وكعادتها في كل عام، ستباشر إعتباراً من بعد غد الثلاثاء الأول من ديسمبر 2020، قبول تجديد عضوية العام الجديد (2021)، وتصديق اعتمادات التواقيع الموجهة للإدارات والجهات الحكومية والأهلية، وذلك بعد التنسيق مع هذه الجهات بهذا الشأن، وأكدت الغرفة بأن هذا الإجراء يأتي من منطلق حرصها على توفير وقت وجهد أعضائها، وتسهيلاً لإجراءات عمل الجهات الحكومية.

وإضافت الغرفة بأن إستقبال المراجعين في المرحلة الحالية، سيكون من خلال فروعها الكائنه في كل من برج التحرير (الحكومة مول)، وفي مبنى مجمع الوزارات (مقر وزارة التجارة والصناعة)، وفي فرعها في منطقة خيطان (مجمع رونا)، وفي مركز الكويت للإعمال التابع لوزارة التجارة والصناعة في منطقة (إشبيلية)، بالإضافة إلى مركز خدمة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع للهيئة العامة للقوى العاملة في منطقة (الصديق)، وستكون ساعات العمل في هذه الفروع من 8:30 صباحاً حتى 1:00 ظهراً، أما ساعات العمل في مبنى الغرفة الرئيسي الكائن في منطقة القبلة شارع عبد العزيز الصقر ستكون من 8:00 صباحاً حتى 5:00 عصراً، وبشكل متواصل، وذلك خدمة لإعضائها وحرصاً على سرعة إنجاز معاملاتهم.

ووفقاً للإشتراطات الصحية الخاصة بالتباعد الجسدي والحد من التزاحم في أماكن العمل فأن استقبال المراجعين سواء في المبنى الرئيسي أو في الفروع المذكورة سيقتصر فقط على أصحاب المواعيد المسبقة، التي يمكن حجزها من خلال منصة الغرفة الإلكترونية (حياك) وفي هذا السياق وكإجراء إستحدثته الغرفة مؤخراً، يعكس أهتمامها بمواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة، ويؤكد حرصها على تلبية المتطلبات الدولية الخاصة بتحسين بيئة الأعمال، ويسهل في الوقت ذاته على اعضائها، فإنه بالإمكان حالياً الإنتساب لعضوية الغرفة، وتجديد الإشتراك السنوي والحصول على شهادة التسجيل السنوي (الإنتساب) وسداد الرسوم المطلوبة آلياً (OnLine) دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، وذلك من خلال موقع الغرفة الإلكتروني المذكور أعلاه الخاص بحجز المواعيد المسبقة.